

بعض الأساليب المقترحة لتقدير الأسعار المزرعية لمحاصيل الخضر

د . فارس عياد شاكر

نسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة القاهرة

د . سلوى محمد خليل الريهوي

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مركز البحوث الزراعية

• تقديم •

لما كانت صناعة الزراعة تعمل في ظروف المخاطرة واللايقين ، فإن الحافز السعرى يعتبر آداة فعالة لزيادة الإنتاج الزراعى ، وتحقيق الكفاية الإنتاجية . فالمتاجز الزراعى يستهدف تحقيق أقصى عائد نقدى ممكن من نشاطه الإنتاجى ، الأمر الذى يتطلب منه ضرورة ضمان أسعار مجذبة للمتاجزين تحفظهم على زيادة الإنتاج الزراعى كما وكيفا . ومن المعروف أن الأسعار تلعب دورا هاما فى توجيه الموارد الزراعية ، لذا فإن تحقيق التوجيه الأمثل للموارد الزراعية المتاحة يتطلب رسم سياسة سعرية زراعية تضمن تحقيق هذا الهدف .

وتتعدد أساليب تقدير الأسعار المزرعية بالنسبة للمحاصيل الزراعية بصفة عامة ، وإن كان تقدير الأسعار المزرعية في مصر غالبا ما يعتمد على التكاليف الإنتاجية من واقع تقديرات وزارة الزراعة على أساس أن يغطى السعر المزرعى المقدر التكاليف الإنتاجية الإجمالية متضمنة الإيجار وترك للمزارع عائد صافى يعادل القيمة النقدية لإيجار الفدان خلال مدة مث المحصول بالأرض . والواقع أن هذا الأسلوب يؤخذ عليه العديد من

الانتقادات الموضوعية ، ومن الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ، دراسة قام بها نصار (١٩٨٣) اقترحت عدة بدائل للسياسة السعرية الزراعية ، وتم تطبيقها على بعض المحاصيل الحقلية .

وهذا البحث محاولة لتطبيق بعض أساليب تقدير الأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الخضرية في جمهورية مصر العربية .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

تمثلت المشكلة البحثية التي إعتمدت عليها تلك الدراسة في التساؤل التالي : " إلى أي مدى تنحرف الأسعار المزرعية المقدرة وفقاً لأساليب التسعير المختلفة عن تلك الأسعار الفعلية التي يتسلمها متوجو الخضر في مصر ؟ "

وقياساً على ذلك تستهدف هذه الدراسة تطبيق بعض الأساليب التي يمكن إستخدامها في تقدير الأسعار المزرعية ، وتقدير مدى إنحراف الأسعار المقدرة عن الفعلية ، والتوصيل إلى بعض التوصيات التي قد يسترشد بها واضعوا السياسة السعرية لمحاصيل الخضر عند إتخاذ القرارات المتعلقة بالأسعار المزرعية لمحاصيل الخضرية .

وتتناولت الدراسة في البداية الطريقة الطريقة الشائعة في تقدير الأسعار المزرعية في مصر ، حيث يتم تقدير السعر المزروعى لمحصول ما وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{السعر المزروعى للناتج الرئيسي} = \text{التكاليف الإنتاجية الفدانية متضمنة الإيجار} + \\ \text{الإيجار - قيمة الناتج الثانوى / متوسط إنتاج الفدان من الناتج الرئيسي .}$$

وقدرت الأسعار المزرعية لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والبطاطس النيل ، والثوم ، والفاكولايا النيل ، وتمت مقارنتها بالأسعار الفعلية الصيفى ، والبطاطس النيل ، والثوم ، والفاكولايا النيلية ، وتمت مقارنتها بالأسعار الفعلية من واقع بيانات وزارة الزراعة ، مع محاولة تفسير عيوب تطبيق مثل هذا الأسلوب في تقدير الأسعار المزرعية . ورغبة في تحسين أساليب التقدير نسبياً ، فقد تم تطبيق أربعة أساليب أخرى لتقدير الأسعار المزرعية لمحاصيل الخضر موضع التحليل .

ويعتمد الأسلوب الأول على تقييم عائد فداني صافى للمجتمع يعادل نسبة القيمة الإيجارية الفدانية من إجمالى التكاليف الإنتاجية الفدانية فى سنة الأساس . ويتم تقييم السعر المزرعى وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{السعر المزروع للناتج الرئيسي} = \frac{\text{التكاليف الإنتاجية الإجمالية} + \% \text{ للإيجار من تلك التكاليف}}{\text{قيمة الناتج الثانوى / متوسط إنتاج الفدان من الناتج الرئيسي}}.$$

أما الأسلوب الثانى فقد بنى على أساس المحافظة على النسبة بين السعر المزروع وتكلفة إنتاج الوحدة من الناتج الرئيسي كما كانت عليه في سنة الأساس . ويقدر السعر المزروع من المعادلة التالية :

$$\text{السعر المزروع للناتج الرئيسي} = \frac{\text{الرقم القياسي لتكلفة إنتاج الوحدة (1966)}}{100} \times \text{السعر المزروع للوحدة عام 1966}.$$

ويعتمد الأسلوب الثالث من أساليب تقييم الأسعار المزرعية على المحافظة على النسبة بين السعر المزروع الفعلى والسعر التصديرى كما كانت عليه في سنة الأساس ، ويمكن تقييم السعر المزروع بهذا الأسلوب وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{السعر المزروع للناتج الرئيسي} = \frac{\text{الرقم القياسي للسعر التصديرى (1966 = 100)}}{\text{السعر المزروع الفعلى عام 1966}}.$$

وتم الاعتماد على متوسط السعر التصديرى (Fob) للمحاصيل موضوع الدراسة .

أما الأسلوب الرابع فهو تقييم أسعار المساواة Parity prices ، ذلك أن سعر المساواة ما هو إلا سعر الوحدة النقدى الذى يمكن المنتج من الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التى كان يحصل عليها فى فترة الأساس مقابل وحدة واحدة من إنتاجه أو بمعنى آخر هو ذلك السعر الذى يعطى للسلعة قوة شرائية مساوية لقوة الشرائية للسلعة فى فترة الأساس أي ثبات القوة الشرائية لأسعار المحاصيل الزراعية .

وبالنسبة للسلع التى يشتريها المزارعون تحسب أسعار المساواة بأى من الطرق التالية (Jules 1963) :

(١) العلاقة بين الأسعار التى يتسلمها المزارع نتيجة بيع حاصلاته ، والأسعار التى يدفعها فى شراء وسائل الإنتاج الازمة .

(٢) العلاقة بين الأسعار التي يتسللها المزارع نتيجة بيع منتجاته ، والأسعار التي يدفعها في شراء السلع الاستهلاكية الازمة له .

(٣) العلاقة بين الأسعار التي يتسللها المزارع نتيجة بيع منتجاته ، والأسعار التي يدفعها في شراء السلع والخدمات المستخدمة في كل من الإنتاج والاستهلاك .

(٤) العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار الزراعية ، والرقم القياسي للأسعار الصناعية .

(٥) العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار الزراعية ، والمستوى العام للأسعار .
ويبدو أن الطريقة الثالثة هي أقرب الطرق لاحتساب أسعار المساواة ، حيث إنها تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأسعار التي يتسللها المزارع نتيجة بيع منتجاته ، والأسعار التي يدفعها في شراء السلع والخدمات المستخدمة في كل من الإنتاج والاستهلاك (نصار ١٩٧٢).

وقد تم تقدير أسعار المساواة في هذه الدراسة باستخدام كل من الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف المصري (١٩٦٦ / ٦٧ = ١٠٠) ، والرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر (١٩٦٥ / ٦٦ = ١٠٠) ، وذلك وفقاً للمعادلين التاليين :

السعر المزروع في سنة ما = الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف في تلك السنة × السعر المزروع في سنة الأساس .

السعر المزروع في سنة ما = الرقم القياسي لأسعار الجملة في تلك السنة × السعر المزروع في سنة الأساس .

كما تم تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات موضع التحليل للتعرف على معدلات النمو السنوي في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات لتحفيز المزارعين على التوسيع في الإنتاج كما وكيفاً وتحقيق الكفاءة الانتاجية .

وتم الحصول على البيانات الازمة لهذه الدراسة من وزارة الزراعة والأمن الغذائي ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وجهاز الرقابة على الصادرات والواردات .

• النتائج والمناقشة •

(١) الأسلوب الشائع في تقييم الأسعار المزرعية :

يعتمد هذا الأسلوب على التكاليف الإنتاجية من واقع بيانات وزارة الزراعة ، حيث يغطي السعر المقدر إجمالي التكاليف الإنتاجية للمحصول ، مع ترك هامش ربح للمزارع يعادل القيمة الإيجارية الفدانية خلال مدة مكث المحصول بالأرض ، ويلخص جدول (١) الأسعار المزرعية المقدرة لبعض محاصيل الخضر وفقاً لأساليب التقدير الستة كمتوسط للفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

ويتبين من جدول (١) أن الأسعار الفعلية تفوق مثيلتها المقدرة كمتوسط للفترة موضع التحليل ، وذلك بالنسبة لمحاصيل الطاطم الشتوي ، والبصل الشتوي ، والبطاطس الصيفي ، والبطاطس النيل ، والثوم ، والفاوصوليا النيل حيث قدرت الزيادة بحوالى ٥٨,٥٥ ، ٤١,٤١ ، ٣٣,٢٦ ، ٩١,٢٤ ، ٣٩,٤١ ، ٦٤,٤١ ، ٣٢,٢٧ ، ٥٨ ، ٥٠ % من الأسعار المزرعية الفعلية لتلك المحاصيل المذكورة ، على الترتيب .

ومن عيوب هذه الطريقة :

(١) أن تحديد الأسعار المزرعية على أساس تكاليف الإنتاج وحدها يعني الاعتماد في تحديد السعر على جانب العرض فقط ، دون جانب الطلب والاعتبارات الأخرى رغم أهميتها .

(٢) هذه الطريقة تفترض ضرورة تخفيض الأسعار المزرعية للوحدة المنتجة إذ انخفضت تكلفة إنتاجها وذلك لزيادة الإنتاج بمعدل أكبر من زيادة التكاليف نتيجة للتقدم التكنولوجي على سبيل المثال ، مع أن المفروض العكس وهو أن نحفظ المزارعين لزيادة الإنتاج .

(٣) تقييم الأسعار المزرعية على أساس التكاليف الإنتاجية مضاعفاً إليها هامش ربح يعادل نسبة منوية ثابتة للإيجار من هذه التكاليف :

يوضح جدول (١) الأسعار المزرعية المقدرة وفقاً لهذا الأسلوب وذلك بالنسبة

جدول (٤)

الأسعار الزراعية المقدرة لبعض محاصيل المحضر وذلك متوسط الفترة (١٩٨٥ - ١٩٧٥)

بطاطس صيفي	بصل شتوي		طماطم شتوي		الأساليب التقدير
	السعر الفعلي جنيه / طن	السعر المقدر جنيه / طن	السعر الفعلي جنيه / طن	السعر المقدر جنيه / طن	
٦٧,٠	٦٦,٩١	٦٥,١٥	٦٥,٠	٥٧,٢٠	٥٨,٥٥
٦٦,٦	٦٧,٩٧	٦٥,١٥	٦٦,٢	٥٧,٩٣	٥٢,٩٣
٥٢,٦	٤٧,٦١	٤٠,١٥	٥,٦	٣,١٩	٢٠,٩
٦٢,٩	٦٤,٦١	٩٠,١٥	-٤٥,٢	-٢٥,٨٧	١٣٢,٦٥
٧,٧	٨٣,٢٣	٩٠,١٥	٢٣,٥	١٣,٤٦	٢٢,٩٣
١٢,٣	٧٩,٠٥	٩٠,١٥	٣٧,٦	٢١,٥٣	٢٢,٢٣
١٤,٦	١٢,٧٤	٩٠,١٥	٧,٥٥	٤,٣٢	٨٧,٤٩
المتوسط		١٢,٧٤	-١٢,٩٤	-٢٩,٣٥	١٠٩,٧٢
الإجمالي		١٣٩,٣١	٢٦,٢٨	٥٧,١٩	١٠٩,٧٠

تابع جدول (١)

فاصوليا نيلية		بطاطس نيل		الأساليب التقديرية	
%	الإمدادات	%	الإمدادات	%	الإمدادات
٦٠,٥	٥٣,٣٩	٥٣,٩٩	٤٨,٥٧	٤١,٦٤	٣٦,٣٣
٦٤,٤	٦٧,٢٨	٦٧,٣٧	٦٠,٥٩	٥٣,٢٨	٥٥,٠٨
٦٠	٦٧,٦٩	٦٧,٧٣	٥٠,٠٩	٤٣,٣٧	٨١,٤١
-٨,٨	-١٧,٦٩	-١٧,٧٣	-١٠,٧	-٣٧,٥٢	٨١,٤١
-٦٣,٦	-١٤٧,٦٩	-١٤٧,٣٧	-١٠٥,١٦	-٤٤,٣٧	٨١,٤١
١٥,٧	١١٦,٧٢	١١٦,٣٧	٩٠,٥٥	-١٢,٦١	٨١,٤١
٢٥,٢	٢٧,١٠	٢٧,٣٧	١٣٤,٤٧	-٩,٤٤	٨١,٤١
٣٢	-٢٢,٥٢	-٢٢,٣٧	-١٤٢,٥٩	-١٩,٩٥	٨١,٤١
النحو		النحو		النحو	
٦		٦		٦	

* أساليب التقدير : (١) على أساس تكاليف الإنتاج بما فيها الإيجار + التكلفة الإيجارية للمندان كربح المزارع .

(٢) على أساس التكاليف الإنتاجية مضافاً إليها النسبة المئوية للقيمة الإيجارية الفدائية من إجمالي التكاليف الإنتاجية في سنة الأساس (١٩٦٦ = ١٠٠).

(٣) على أساس المحافظة على النسبة بين السعر الرسمى وتكلفة إنتاج الطحن في سنة الأساس (١٩٦٦ = ١٠٠).

(٤) على أساس المحافظة على النسبة بين السعر الرسمى والسعر الصناعى في سنة الأساس (١٩٦٦ = ١٠٠).

(٥) على أساس المساواة باستخدام الرقم القىاسي للفترة الممتدة في الريف المصري (١٩٦٦ / ١٩٦٦ = ١٠٠).

(٦) على أساس المساواة باستخدام الرقم القىاسي لأسعار الجملة في مصر (١٩٦٥ / ١٩٦٦ = ٦٦ = ١٠٠).

** قدرت النسبة المئوية للتحولات وفقاً للمعادلة التالية : / للإمدادات = السعر التقديري × ١٠٠ / السعر الفعلي

المصدر : وزارة الزراعة والموارد الفدائية - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، قسم الإحصاء .

لما حصل الطاطم الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والبطاطس النيل ، والثوم ، والفاوصوليا النيل ، خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) . ومن الجدول يتضح أن الأسعار المزرعية الفعلية لتلك المحاصيل تفوق أسعارها المزرعية المقيدة بهذا الأسلوب ، وذلك كمتوسط للفترة موضع التحليل ، وقد قدرت الزيادة في الأسعار المزرعية الفعلية عن مثيلتها المقيدة بحوالي ٥٢,٩٣ ، ٩,٢٦ ، ٢٢,١٨ ، ٤٧,٢٨ ، ٣٩,٤٣ ، ٢٤,٧٧ ، ٣٠,٤ ، ٢٤,٦ ، ١٦,٢ ، ٤٨,٢ من الأسعار جنيهها للطن تمثل نحو ٤٤٪ .

الفعالية لمحاصيل الطاطم الشتوى ، البصل الشتوى ، البطاطس الصيفى ، البطاطس النيل ، الثوم ، الفاوصوليا النيل على الترتيب . الواقع أن هذا الأسلوب يمتاز عن الأسلوب الشائع في التقدير بأنه يربط صاف العائد الفداني للمزارع بالتغييرات التي تحدث في التكاليف الإنتاجية الفدانية للمحصول ، ذلك أنه وفقا للأسلوب الشائع يتوقف صاف العائد الفداني للمحصول على القيمة الإيجارية للأرض ، بصرف النظر عن التغيرات المطردة التي تحدث في التكاليف الإنتاجية ، الأمر الذي يتربّط عليه ثبات هذا العائد الصاف على مدى فترة زمنية طويلة قد تصل إلى ١٠ سنوات ، حيث إن القيمة الإيجارية الفدانية محددة بسبعة أمثال الضريبة المربوطة على الأرض طبقا لقانون الإصلاح الزراعي ، وهذه الضريبة غالبا ما تتسم بالثبات على مدة هذه الفترة الزمنية .

(٢) المحافظة على النسبة بين السعر المزمعى وتكلفة إنتاج الطحن
كما كانت عليه فى سنة الأساس :

يتضح من جدول (١) أن الأسعار المزرعية الفعلية تفوق مثيلتها المقدرة كمتوسط للفترة التحليل وذلك بالنسبة لمحاصيل البصل الشتوى ، والبطاطس النيل ، حيث قدرت الزيادة في سعر الطن بحوالى ١٩،٣٠ ، ٢٠،١٤ ، جنيها تمثل نحو ٦،٥ ، ٤،١٧٪ من الأسعار المزرعية الفعلية للبصل الشتوى ، والبطاطس النيل على الترتيب ، كما تبين انخفاض الأسعار الفعلية عن مثيلتها المقدرة بالنسبة لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والثوم ، والفاصوليا النيل ، حيث قدر هذا الانخفاض بحوالى ٩٣،٢٢ ، ٤٦،٤٧ ، ٥٢،٣٧ ، ٣٢،٥٣ جنيها للطن تمثل حوالى ٩،٢٠ ، ٦٠،٨ - ٢،٥٢ - ٦٪ من الأسعار المزرعية الفعلية لتلك المحاصيل المذكورة على الترتيب .

(٤) المحافظة على النسبة بين السعر المزروع والسعر التحديدي كما كانت عليه في سنة الأساس :

تعد الأسعار العالمية أقرب المقاييس للقيم الاقتصادية ، لذلك يجب الاسترشاد بها عند تحديد الأسعار المحلية ، وقياساً على ذلك فقد أخذ في الاعتبار ربط الأسعار المزرعية بالأسعار التصديرية للمحاصيل موضع الدراسة . ويوضح جدول (١) الأسعار المزرعية المقدرة وفقاً لهذا الأسلوب ، ومنه يتضح أن الأسعار المزرعية الفعلية تقل عن مثيلتها المقدرة في المتوسط وذلك بالنسبة لجميع المحاصيل موضع الدراسة . وقد قدر هذا الانخفاض بحوالي ١٤٥,٣٩ ، ٢٥,٨٧ ، ٥٦,٧٢ ، ٢٤,٧٧ ، ٢٥,٨٧ ، ٦٢,٩ - ، ٤٥,٢ - ، ٣٤,٤ - ، ١٣٧,٦ - % من الأسعار الفعلية لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والثوم ، ثم الفاسوليا الخضراء ، وذلك على الترتيب .

(٥) أسعار المساواه :

تم تقدير أسعار المساواه للمحاصيل موضع الدراسة وذلك اعتماداً على كل من الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف المصرى ، والرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر . ويتبين من جدول (١) الأسعار المزرعية المقدرة لمحاصيل الخضر موضع الدراسة ، وذلك على أساس أسعار المساواه باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف المصرى باعتبار عام ١٩٦٦ / ٦٧ سنة الأساس . ومن الجدول يتضح أن الأسعار المزرعية الفعلية تقل عن مثيلتها المقدرة بهذا الأسلوب وذلك بالنسبة لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبطاطس النيل ، والثوم ، حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي ٤٤,٦٤ ، ١٥,٩١ ، ٥٣,٦٠ - ، ١٨,٥ - ، ٤٨,٩ - ، ٦٢,١ - % من الأسعار المزرعية الفعلية للمحاصيل المذكورة على الترتيب ، في حين تبين من الجدول أيضاً أن الأسعار المزرعية الفعلية تفوق مثيلتها المقدرة بالنسبة لمحاصيل البصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، وال fasolia النيل ، حيث قدرت الزيادة بحوالي ١٣,٤٦ ، ٦,٩٢ ، ٦,٨٢ - ، ١٦,٨٢ جنيهاً للطن مثل حوالي ٢٣,٥ ، ٧,٧ ، ١٥,٧ - % من الأسعار المزرعية الفعلية للمحاصيل المذكورة على الترتيب ، وذلك في متوسط الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

كما يبين جدول (١) الأسعار المزرعية المقدرة لمحاصيل الخضر موضع الدراسة على أساس أسعار المساواه باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر باعتبار عام ١٩٦٥

/ ٦٦ هو سنة الأساس . ومن هذا الجدول يتبين أن الأسعار المزرعية الفعلية تقل عن مثيلتها المقدرة وفقاً لهذا الأسلوب وذلك بالنسبة لمحاصيل البطاطس النيل ، والثوم ، والفاصوليا النيل ، حيث قدر هذا الانخفاض بحوالى ٣,٤٥ ، ٣٢,٢٧ ، ١٠ جنيهاً ٢٧,١٠ . جنديها للطن يمثل نحو - ٤ ، ٤٤,٩ - ٢٥,٢ % من الأسعار المزرعية الفعلية لتلك المحاصيل المذكورة على الترتيب . كما تبين من الجدول المذكور أن الأسعار المزرعية الفعلية تفوق مثيلتها المقدرة وفقاً لهذا الأسلوب وذلك بالنسبة لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، حيث قدرت تلك الزيادة بحوالى ٢٢,٢٣ ، ٢١,٥٣ ، ١١,١٠ جنديها للطن تمثل حوالى ٣٧,٦ ، ٢٠,٣ ، ١٢,٣ % من الأسعار المزرعية الفعلية لتلك المحاصيل على الترتيب ، وذلك في متوسط الفترة موضوع التحليل .

(١) متوسط الأسعار المزرعية المقدرة وفقاً لإساليب التقدير المقترنة :

تم تقدير المتوسط العام للأسعار المزرعية المقدرة وفقاً لإساليب التقدير موضوع التحليل في هذه الدراسة (جدول ١) ، وذلك لإعطاء مؤشراً عاماً على مدى انحراف الأسعار التقديرية عن مثيلتها الفعلية للمحاصيل المذكورة في متوسط الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

ويتبين من هذا الجدول أن الأسعار المزرعية الفعلية تقل عن مثيلتها المقدرة بهذا الأسلوب بالنسبة لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والثوم ، والفاصوليا حيث قدر هذا النقص بحوالى ٢٩,٣٥ ، ١٢,٧٩ ، ١٩,٩٥ ، ٢٢,٣٥ جنديها للطن يمثل نحو - ٢٦,٧٤ ، ١٤,١٨ - ٢٧,٧٤ ، - ٣٢,٨٠ % من الأسعار الفعلية لتلك المحاصيل المذكورة على الترتيب ، بينما تبين أن الأسعار المزرعية الفعلية تفوق مثيلتها المقدرة بهذا الأسلوب وذلك بالنسبة لمحصولي البصل الشتوى ، والبطاطس النيل ، حيث قدرت تلك الزيادة بحوالى ٤,٣٢ ، ٢,٦٥ جنديها للطن تمثل حوالى ٧,٥٥ % من الأسعار المزرعية الفعلية للمحاصيل المذكورة على الترتيب كمتوسط للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

• الملخص •

استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة الأسعار المزرعية بالنسبة لمحاصيل الطماطم

الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والبطاطس النيل ، والثوم ، والفاوصوليا النيل .

وتحقيقاً لهذا المدف تم تطبيق أربعة أساليب أساسية لتقدير الأسعار المزرعية لتلك المحاصيل ، والوقوف على مدى إنحراف تلك الأسعار المقدرة عن الأسعار الفعلية التي يتم التعامل بموجبها . ويعتمد الأسلوب الأول على ضمان عائدًا إضافيًّا للمزارع يعادل النسبة المئوية لإيجار الفدان من إجمالي التكاليف الإنتاجية في فترة أساس معينة . أما الأسلوب الثاني فهو يعتمد على المحافظة على النسبة بين السعر المزرعى وتكلفة إنتاج الوحدة كما كانت عليه في فترة الأساس ، بينما يعتمد الأسلوب الثالث على المحافظة على النسبة بين السعر المزرعى والسعر التصديرى (فوب) ، كما كانت عليه في فترة الأساس ، أما الأسلوب الرابع فهو تقدير أسعار المساواة لتلك المحاصيل باستخدام كل من الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف المصرى والرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر ، كما تم تقدير متوسط عام للأسعار المقدرة وفقاً لكافة الأساليب المطبقة .

وقد تبين من الدراسة انخفاض الأسعار المزرعية الفعلية عن مثيلتها المقدرة في المتوسط بالنسبة لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والثوم ، والفاوصوليا الخضراء بنسبة نقص بلغت حوالي - ٢٦,٧ ، - ١٤,٢ ، - ٢٧,٧ ، - ٣٢,٨ % عن الأسعار الفعلية لتلك المحاصيل على الترتيب ، بينما تبين ارتفاع الأسعار المزرعية الفعلية عن مثيلتها المقدرة بالنسبة لمحصول البصل الشتوى ، والبطاطس النيل وذلك بنسبة زيادة حوالي ٧,٦ ، ٣,٣ % من الأسعار المزرعية الفعلية لهذين المحصولين على الترتيب كمتوسط للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

ويقاسى على ذلك توصى الدراسة بضرورة زيادة الأسعار المزرعية لمحاصيل الطماطم الشتوى ، والبطاطس الصيفى ، والثوم ، والفاوصوليا النيل وذلك بنسبة زيادة حوالي ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ % عن الأسعار المزرعية الحالية وذلك لتحفيز المزارعين على التوسيع في الإنتاج كما وكيفاً وتحقيق الكفاية الإنتاجية .

ولكى يتحقق ذلك يجب ضرورة الإعلان عن هذه الأسعار قبل موسم زراعة كل محصول حتى يتسمى للمزارعين اتخاذ قراراتهم الإنتاجية فى ضوء الأرباحيات النسبية لمختلف البديلات الإنتاجية موضع المفاضلة . كما يمكن من خلال السياسة السعرية التأثير على الأرباحيات النسبية لمختلف الحاصلات الزراعية بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

• المراجع •

- (١) نصار ، س . ز . (١٩٧٢) تحطيط الأسعار الزراعية . مصر المعاصرة ، عدد ٣٤٨ ، أبريل ١٩٧٢ .
- (٢) نصار ، س . ز . (١٩٨٣) بدائل مقترنة للسياسة السعرية الزراعية في مصر . المؤتمر الدولي الثامن للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية ، المجلد الخامس ، جامعة عين شمس ، ٢٦ مارس - ٣١ مارس ١٩٨٣ .
- (3) Jules, Backman. 1963. *Price practices and price policies*. Ron Press Co., New York..

